

الفصل السابع
مَوَارِدُهُ النَّحْوِيَّةُ وَاللُّغَوِيَّةُ

obeikandi.com

تَوَاطُّؤُهُ

تفسير القرطبي موسوعة علمية، حوت كثيراً من العلوم العربية والإسلامية التي تتصل بتفسير القرآن الكريم.

ولقد فرضت طبيعة هذا التفسير على القرطبي أن يستقي ذلك من مصادر واسعة ومتنوعة:

فنقل عن المفسرين السابقين له، وعن المحدثين، وعن أصحاب المذاهب المختلفة في الفقه والعقيدة والنحو واللغة، وعن أصحاب كتب غريب القرآن والحديث، وأصحاب كتب إعراب القرآن ومعانيه ممن لهم صلة بالعلوم التي ذكرها في تفسيره.

وكان الذين نقل عنهم القرطبي أعلاماً لهم مشاركة قيمة في تلك العلوم من صحابة، وتابعين، وتابعي تابعين، وممن جاء بعدهم من البارزين في علوم شتى.

ولم يفرق في نقله بين أهل المشرق والمغرب، المتقدمين منهم والمتأخرين، بل كان يأخذ عنهم جميعاً.

وقد أثار انتباهي أنه لم ينقل عن العلماء المعاصرين له الذين عاشوا في النصف الأول من القرن السابع الهجري، كابن خروف والجزولي والشلويني وابن مالك، ويبدو لي أن سبب ذلك هو أنه كان يعيش في منطقة منعزلة مفتقرة إلى الكتب والمصادر، المتصلة بعصره، ولكنها غنية بالكتب القديمة التي أُلِّفَتْ في العصور السابقة له، ولعل

ضعف المواصلات، وصعوبة الاتصال حالا دون وصول الكتب المؤلفة في عصره إلى هذه المنطقة، فتعذر عليه الاطلاع عليها ومن ثم النقل منها.

«منهجه في النقل»

اشترط القرطبي على نفسه في تفسيره شرطاً أساسياً سليماً في منهجية النقل عندما قال:

«وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائلها، والأحاديث إلى مصنفها، فإنه يقال من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»^(١)، مما يدل على التزامه بالأمانة العلمية، وحرصه على عزو القول إلى قائله.

ولقد تبين لي من خلال البحث أنه قد التزم بشرطه هذا في أغلب نقله، ولكن فاته أن يلتزم به في مواضع قليلة^(٢) حيث نقل من غير أن يشير إلى موارده التي نقل منها.

من ذلك ما فعله عند حديثه عن معنى: ﴿المُقَيْتُ﴾، حيث قال: «قال أبو عبيدة: ﴿المُقَيْتُ﴾ الحافظ، وقال الكسائي: ﴿المُقَيْتُ﴾ المقتدر، وقول أبي عبيدة أولى؛ لأنه مشتق من (القَوْتُ) والقَوْتُ معناه: مقدار ما يحفظ الإنسان»^(٣).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٣/١.

(٢) من ذلك ما نقله عن النحاس ١٣٩/٢، ٣٥٣/٣، ٨/٧، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٢١٧/١، ٢٩٤، ٥٥٣، وعن ابن عطية: ١٢/٥، ١٥، ٧٥، وينظر: «المحرر الوجيز» ١٢/٤، ١٥، ٤٠.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٩٦/٥، وينظر: «مجاز القرآن» ١٣٥/١.

وعندما رجعت إلى كتاب «إعراب القرآن» للنحاس، وجدت النص بلفظه فيه^(١)، ولكن القرطبي لم يشر في هذا الموضوع إلى النحاس أو كتابه.

ومن ذلك ما فعله عند حديثه عن لفظة ﴿موسى﴾، حيث قال: «موسى: اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف، والقبط على ما يروى - يقولون للماء (مُو) وللشجر (شَا)، فلما وُجِدَ موسى في التابوت عند ماء وشجر - سمي موسى»^(٢).

والنص بحذافيره وارد في كتاب «المحرر الوجيز» لابن عطية^(٣)، ولكن القرطبي لم يشر إلى أنه قد نقله منه.

«أساليب النقل في تفسيره»

لقد تبين لي من خلال دراسة تفسير القرطبي أنه أتبع الأساليب الآتية في نقله عن المصادر التي عوّل عليها:-

١ - النقل المباشر:

تردد هذا النمط من النقل في تفسير القرطبي، أذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما نقله عن الفراء وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾^(٤)، حيث قال: «قال الفراء: (ثلاثة) نعت للنجوى، فانخفضت، وإن شئت أضفت (نجوى) إليها، ولو نصبت

(١) «إعراب القرآن» للنحاس ١/٤٤٠.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٣٩٥.

(٣) «المحرر الوجيز» ١/٢٦٩.

(٤) المجادلة: ٧.

على إضمار فعل جاز^(١).

ولو وازناً هذا النص بما ورد في معاني القرآن للفراء، لوجدناه يطابقه تمام المطابقة^(٢).

وفعل مثل ذلك أيضاً عندما نقل عن الأخفش وهو يتحدث عن تفسير ﴿لَيْئَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْئَةٍ﴾^(٣)، حيث قال: «قال الأخفش: إنما سُمِّيت لينة، اشتقاقاً من اللَّوْنِ لا من اللَّيْنِ»^(٤)، وإذا ما رجعنا إلى معاني القرآن للأخفش وجدنا ما نقله منه مذكوراً فيه بحذافيره^(٥).

٢ - النقل غير المباشر:

وذلك بأن ينقل رأياً لعالم معين عن طريق عالم آخر.

من ذلك ما فعله فيما عناه للمبرد من كون ﴿الرحمن﴾ اسماً عبرانياً حيث قال: «زعم المبرد فيما ذكره ابن الأنباري في كتاب «الزاهر» له أن (الرحمن) اسم عبراني فجاء معه بـ ﴿الرحيم﴾»^(٦).

وفعل مثل ذلك فيما نسبه للأخفش من ردّه مذهب الكسائي في إعراب ﴿المقيمين﴾: بالنصب عطفاً على ﴿ما﴾ من قوله تعالى:

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٨٩/١٧.

(٢) «معاني القرآن» للفراء ١٤٠/٣.

(٣) الحشر: ٥.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠/١٨.

(٥) «معاني القرآن» للأخفش ٤٩٧/٢.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠٤/١، و«الزاهر في معاني كلمات الناس»

١٥٣/١.

﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(١)،
حيث قال: «قال النحاس: قال الأخفش: وهذا بعيد^(٢)، لأن المعنى
يكون: (يؤمنون بالمقيمين)^(٣)».

٣ - النقل الحرفي:

وذلك بأن ينقل القرطبي النص من مصدره من غير أن يدخل عليه
أي تغيير، وقد فعل ذلك كثيراً^(٤)، أذكر منه على سبيل المثال ما نقله
عن النحاس في إعراب (أن) من قوله تعالى: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٥)،
حيث قال: «قال النحاس: يجوز أن تكون (أن) في موضع نصب،
بدلاً من (ما)، أي: (أتل عليكم في تحريم الإشراف)^(٦)».
والنص بتمامه في كتاب «إعراب القرآن» للنحاس^(٧).

وفعل مثل ذلك فيما نقله عن ابن فارس في معنى (نَسَأَ وَأَنْسَأَ)
حيث قال: «قال ابن فارس: ويقولون: نَسَأَ اللهُ فِي أَجْلِكَ، وَأَنْسَأَ اللهُ
أَجْلَكَ، وَقَدْ أَنْسَأَ الْقَوْمَ، إِذَا تَأَخَّرُوا وَتَبَاعَدُوا، وَنَسَأْتُهُمْ إِذَا أَخَّرْتَهُمْ»^(٨).

(١) النساء: ١٦٢.

(٢) الإشارة هنا إلى مذهب الكسائي.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤/٦، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٤٧١/١.

أما الأخفش فلم يتطرق لشرح الآية في «معاني القرآن» له، ينظر ٢٤٨/١.

(٤) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن»: ١٦٣/١، ٣٠/٤، ٣٩/٥، ٩٢/٦،
١١٩/٧، ١٣٤/٨.

(٥) الأنعام: ١٥١.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣١/٧.

(٧) «إعراب القرآن» للنحاس ٥٩١/١.

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» ٦٨/٢.

والنص بحذفيره في كتاب «المجمل»^(١).

٤ - النقل مع التصرف:

وقد ينقل النص فيتصرف فيه: يحذف منه حيناً، ويغير ترتيبه حيناً آخر.

فمن الأوّل ما فعله عندما نقل نصاً عن ابن عطية، حيث قال: «قال ابن عطية: ورجح أبو عبيدة (وَعَدْنَا)^(٢)، وليس بصحيح، وأن قبول موسى لوعده الله والتزامه وارتقابه يشبه المواعدة»^(٣).

أما ابن عطية فقد قال عن ذلك في تفسيره: «قرأ أبو عمرو (وَعَدْنَا)^(٤) ورجحه أبو عبيدة، وقال: إن المواعدة لا تكون إلا من البشر، وليس هذا بصحيح؛ لأن قبول موسى لوعده الله والتزامه وارتقابه يشبه المواعدة»^(٥).

فإذا ما وازنا بين هذين النصين وجدناهما متفقين في كثير من ألفاظهما إلا أن ابن عطية قد ذكر تعليل أبي عبيدة لترجيحه قراءة (وَعَدْنَا)^(٦)، ولم يذكر القرطبي هذا التعليل فيما نقله عنه.

(١) «مجمل اللغة» ٨٦٦/٣.

(٢) البقرة: ٥١، وهي قراءة أبي عمرو، ينظر: «السبعة في القراءات» ١٥٤/.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٩٤/١.

(٤) البقرة: ٥١.

(٥) «المحرر الوجيز» ٢٦٨/١.

(٦) وهو أن المواعدة لا تكون إلا من البشر، ينظر: «المحرر الوجيز» ٢٦٨/١.

الاختيار هنا لأبي عبيد وليس لأبي عبيدة، ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ١٧٣/١، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٢٣٩/١.

ومن الثاني ما فعله في نقله عن الزجاج عندما قال بعد أن ذكر تخريج سيويه لقراءة الرفع في ﴿وَالسَّارِقُ﴾^(١)، ما نصّه: وقيل: الرفع فيهما على الابتداء، والخبر: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾، وليس القصد إلى مُعَيَّن، إذ لو قصد معيناً لوجب النصب، تقول: زيداً اضربه، بل هو كقولك: من سرق فاقطع يده.

قال الزجاج: وهذا القول هو المختار، وقرئ: ﴿وَالسَّارِقُ﴾^(٢) بالنصب فيهما على تقدير: اقطعوا السارق والسارقة، وهو اختيار سيويه؛ لأنّ الفعل بالأمر أولى: قال سيويه رحمه الله تعالى: الوجه في كلام العرب، النصب كما تقول: زيداً اضربه، ولكن العامة أبت إلا الرفع^(٣).

أما الزجاج فقد قال عن ذلك: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، اختلف النحويون في تفسير الرفع فيهما، قال سيويه^(٤) وكثير من البصريين: إن هذا وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(٦)، هذه الأشياء مرفوعة على معنى: (وفيما فرض عليكم السارق والسارقة)، (وَالزَّانِي وَالزَّانِيَةُ)، أو: السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم، ومعنى قولهم هذا: فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة، وقال سيويه^(٧): الاختيار في هذا النصب في العربية، كما تقول: زيداً اضربه، وقال^(٨):

(١) المائة: ٣٨.

(٢) وهي قراءة عيسى بن عمر، ينظر: «مختصر في شواذ القرآن»/٣٢.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦٦/٦، وينظر الكتاب ١٤٣/١.

(٤) الكتاب ١٤٣/١.

(٥) النور: ٢.

(٦) و(٧) الكتاب ١٤٤/١.

(٨) النساء: ١٦.

أبت العامة القراءة إلا بالرفع، يعني بالعامة: الجماعة.

وقرأ عيسى بن عمر: والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، وكذلك الزاني والزانية، وهذه القراءة وإن كان القارئ بها مقدماً لا أحب أن يقرأ بها، لأن الجماعة أولى بالاتباع، إذ كانت القراءة سُنَّةً.

وقال غير سيبويه من البصريين، وهو محمد بن يزيد المبرد: اختار أن يكون: والسارق والسارقة، رفعاً بالابتداء، لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضربه، إنما هو كقولك: من سَرَق فاقطع يده، ومن زنى فاجلده، وهذا القول هو المختار^(١).

فإذا ما وازنا بين النصين وجدنا الفرق بينهما في الترتيب واضحاً كل الوضوح، إلا أن القرطبي لم يخرج فيما نقله من هذين النصين عن المعنى الذي دل عليه النصان في المصدرين اللذين نقل عنهما.

«مقدار دقته في النقل»

اتضح لي من خلال البحث أن القرطبي كان دقيقاً في أغلب الحالات التي نقل فيها، وقد وجدت معظم نقله صادقاً فيما يتصل بنسبة الأقوال إلى أصحابها، وهذا واضح في هوامش البحث وتخريجاته في فصول البحث عامة وفي هذا الفصل خاصة، ولكن هذه الدقة قد تختلف في بعض من الأحيان فيأتي نقله غير دقيق، إذ ربما نسب رأياً أو قولاً إلى عالم من العلماء فظهر لي بعد التوثق أنه كان واهماً في نسبة هذا الرأي إلى من نُسِبَ إليه.

من ذلك ما فعله فيما نقله عن الخليل وسيبويه عندما تحدث عن

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ١٨٧/٢-١٨٨.

معنى (اللام) في قوله: ﴿ليضلوا﴾^(١) حيث قال: «اختلف في هذه اللام، وأصح ما قيل فيها، وهو قول الخليل وسيبويه أنها لام العاقبة والصيرورة»^(٢).

وعندما رجعت إلى كتاب سيبويه لم أجد شيئاً من ذلك فيه^(٣).

وفعل مثل ذلك فيما نقله عن الأخفش من وجود لغات في (زكريا) حيث قال: «قال الأخفش: فيه أربع لغات: المد والقصر، وزكري، بتشديد الياء والصرف وزكر»^(٤).

ولما رجعت إلى «معاني القرآن» للأخفش في المواضع التي ذكر فيها (زكريا)، وجدته يذكر لغتي: المد والقصر فيه فقط^(٥).

وربما كان القرطبي غير واهم فيما نسبه إلى الأخفش أو غيره، وإن ظننا أنه واهم قد جاء من أحد أمرين، هما:

١ - أن يكون القرطبي قد نقل ذلك الرأي من كتاب آخر من كتب هذا العالم أو ذاك، وقد فقد ذلك الكتاب.

٢ - أن تكون النسخة التي بين أيدينا للكتاب غير النسخة التي اعتمد عليها القرطبي في نقله من ذلك الكتاب، أو أن تكون النسخة المنشورة لذلك الكتاب غير كاملة.

وما أوردته يمكن أن ينطبق على جميع الآراء التي ظننت أنه قد

(١) يونس: ٨٨.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٧٤/٨.

(٣) الكتاب ١٩/٥، ٣٤٨-٣٣٦، حيث لم يتطرق سيبويه لهذه الآية.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٧٠/٤.

(٥) «معاني القرآن» للأخفش ٢٠٠/١.

وهم فيها، ومما يقوي زعمي هذا أنني وجدت غير القرطبي يشاركه في نسبة بعض هذه الآراء إلى من نسبها إليهم القرطبي وإن لم تكن موجودة في كتبهم المتداولة بين أيدي الناس، فمثلاً ما نسبته إلى سيبويه من كون اللام في ﴿ليضلوا﴾ للعاقبة والصيرورة قد نسبته إليه من سبقه من العلماء مثل الطبري^(١) الذي هو أقرب إلى سيبويه من القرطبي.

«موقفه مما ينقل»

لم يكن القرطبي مجرد ناقل ينقل من هنا وهناك، قول هذا العالم أو ذاك ليحشو تفسيره، فقد رأيت يبيد رأيه في كثير من المسائل التي ينقلها سواء أكانت مسائل لغوية أم نحوية أم إعراب آيات أم آراء تتصل بالقراءات القرآنية، وسأضع بين يدي القارئ لمواقفه مما ينقل فيما يتصل بمسائل العربية: لغوية كانت أم نحوية:

فمن المسائل اللغوية التي كان له فيها رأي دلالة (العقب) على ابن البنت، حيث اختلف في ذلك، وذكر أن أصحاب مالك ذهبوا إلى أن ابن البنت لا يدخل في (الابن)، وإنما يطلق عليه (الابن) مجازاً لا حقيقة^(٢)، واستدلوا على ذلك بجواز نفي البنوة عنه بأن يقول الرجل في ولد ابنته: ليس ابني، ولو كان حقيقة ما جاز نفيه عنه، لأن الحقائق لا تنفي عن منتسباتها^(٣)، ثم عقب على ذلك فقال: «قلت: هذا الاستدلال غير صحيح، بل هو ولد على الحقيقة في اللغة، لوجود معنى الولادة فيه، ولأن أهل العلم قد أجمعوا على تحريم بنت البنت

(١) «جامع البيان» ١١/١٠٨.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٧٨، وينظر: «المفردات في غريب القرآن» ٣٤١/.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٧٨.

من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ﴾، إلى قوله: ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢)، فجعل عيسى من ذريته وهو ابن بنته^(٣).

ومن المسائل النحوية التي أبدى رأياً فيها ما ذكره في حديثه عن إعراب (ما) من قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾^(٤)، حيث قال: «ما في موضع نصب عطف على (ما حملت) أيضاً».

هذا أصح ما قيل فيه، وهو قول الكسائي والفراء وأحمد بن يحيى^(٥)، والنظر يوجب أن يعطف الشيء على ما يليه، إلا ألا يصح معناه أو يدل دليل على غير ذلك^(٦).

فقد ذكر وجود خلاف بين النحاة في إعراب (ما)، وذكر تصحيحه لما ذهب إليه الكسائي ومن معه في ذلك^(٧).

(١) النساء: ٢٣.

(٢) الأنعام: ٨٤، ٨٥.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٧٩/١٩.

(٤) الأنعام: ١٤٦.

(٥) يعني ثعلباً.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٧/١٢٥-١٢٦.

(٧) «معاني القرآن» للفراء ٣٦٣/١.

«أهم موارده»

«النحوية واللغوية»

العلوم التي جمعها القرطبي في تفسيره كثيرة، منها علوم إسلامية كالتفسير والقراءات، والحديث، والفقه، والعقائد، والتصوف، ومنها علوم عربية كالنحو والصرف والبلاغة والشعر واللغة، فجاءت موارده كثيرة ومتشعبة فلم يترك مصنفًا ذا بال من مؤلفات سابقه إلا نقل عنه، وقد أعانه على ذلك حافظة قوية وقدرة على التصرف في عرض الآراء النحوية واللغوية، وتوجيه الحالات الإعرابية.

والذي يهمننا من تلك الموارد الجمّة ما يتصل باللغة والنحو، وقد وجدت أن نقله قد جاء على طريقتين: إحداهما: أن ينقل من كتاب من الكتب، والأخرى: أن ينقل عن عالم من العلماء من غير أن يذكر كتابه، وسأفصل القول في كل منهما فيما يأتي:

أولاً: الكتب التي نقل منها:

أشار القرطبي في تفسيره إلى كثير من الكتب التي أخذ عنها شيئاً يتصل بالنحو أو اللغة، وقد كانت هذه الكتب موزعة على فنون مختلفة: كالتفسير، واللغة والنحو، وغريب القرآن، والحديث، ومعاني القرآن وإعرابه، وفيما يأتي سرد لأسماء أغلب تلك الكتب مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها، وهي:

١ - تفسير^(١) مقاتل: (ت: ١٥٠هـ).

٢ - العين^(٢)، للخليل الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٥٧/١٩.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٧٦/٥، ٥٢/١٥.

- ٣- المصادر^(١) في القرآن، للفراء (ت: ٢٠٧هـ).
- ٤- مجاز^(٢) القرآن، لأبي عبيدة (ت: ٢١٠هـ).
- ٥- الغريب^(٣) المصنف، لأبي عبيد (ت: ٢٢٢هـ).
- ٦- القراءات^(٤)، لأبي عبيد (ت: ٢٢٢هـ).
- ٧- الأنواء^(٥)، للزجاج (ت: ٣١١هـ).
- ٨- ما يجري^(٦) وما لا يجري، للزجاج (ت: ٣١١هـ).
- ٩- معاني القرآن^(٧) وإعرابه، للزجاج (ت: ٣١١هـ).
- ١٠- السبعة في القراءات^(٨)، لابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ).
- ١١- الرد^(٩)، لأبي بكر^(١٠) ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ).

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٣/٤.
 - (٢) المصدر نفسه ٣٨٦/٧.
 - (٣) المصدر نفسه ٥/١، ١٧٨/١٤.
 - (٤) المصدر نفسه ١٤٦/١٥.
 - (٥) المصدر نفسه ١٩٣/٢.
 - (٦) طبع هذا الكتاب بعنوان: «ما ينصرف وما لا ينصرف»، وينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٤٥/١.
 - (٧) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠٤/١، ٨٨/١٣.
 - (٨) المصدر نفسه ٦٣/١.
 - (٩) واسمه كاملاً: «الرد على من خالف مصحف عثمان».
 - ينظر: «معجم الأدباء» ٣١٢/١٨، و«إيضاح الوقف والابتداء» مقدمة المحقق، ١٦/١.
 - (١٠) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠٩/١، ٢١٦/١١، ٦٣/١٥.

- ١٢ - الزاهر^(١)، لأبي بكر ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ).
- ١٣ - إعراب القرآن^(٢)، للنحاس (ت: ٣٣٨هـ).
- ١٤ - معاني القرآن^(٣)، للنحاس (ت: ٣٣٨هـ).
- ١٥ - تفسير^(٤) النقاش^(٥) (ت: ٣٥٠هـ).
- ١٦ - تفسير^(٦) السمرقندي^(٧) (ت: ٣٧٥هـ).
- ١٧ - طبقات النحويين^(٨) واللغويين، للزبيدي (ت: ٣٧٥هـ).
- ١٨ - صحاح^(٩) اللغة، للجوهري (ت: ٣٩٣هـ).
- ١٩ - المجمل^(١٠)، لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ).
- ٢٠ - الغريبين^(١١)، للهروي (ت: ٤٠١هـ).
- ٢١ - حقائق التفسير^(١٢)، للسلمي (ت: ٤١٢هـ).

- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٠٤، ٢٤٥.
- (٢) المصدر نفسه ١/٢٢٧، ٢/٢٠٤، ١٥/١٧٥.
- (٣) المصدر نفسه ٣/١٤٨، ١٠/٣٩٨، ١٥/١٧٥.
- (٤) المصدر نفسه ٩/٢٢٩، ١٠/١٤٩، ١٨/٢٣٠.
- (٥) هو كتاب «شفاء الصدور»، ينظر: «كشف الظنون» ٢/١٠٥٠.
- (٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/١١٥.
- (٧) هو كتاب «بحر العلوم»، وقد حققه أخيراً الدكتور عبدالرحيم الزقة.
- (٨) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٦٣.
- (٩) المصدر نفسه ١/١٢، ٣/٣٦٧، ١٠/٨١.
- (١٠) المصدر نفسه ١/٤١٩، ٢/٤٤، ٤/٣٤.
- (١١) المصدر نفسه ٥/٢٢.
- (١٢) المصدر نفسه ١/١٣٣، ١٤٥، ١٥٠.

- ٢٢ - تفسير^(١) الثعلبي^(٢) (ت: ٤٢٧هـ).
- ٢٣ - تفسير^(٣) المهدي^(٤) (ت: ٤٤٠هـ).
- ٢٤ - جامع البيان^(٥)، للداني (ت: ٤٤٤هـ).
- ٢٥ - تفسير^(٦) الماوردي (ت: ٤٥٠هـ).
- ٢٦ - المحكم^(٧)، لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ).
- ٢٧ - كتاب^(٨) ابن ماكولا^(٩) (ت: ٤٧٥هـ).
- ٢٨ - الإرشاد^(١٠)، للجويني (ت: ٤٧٨هـ).
- ٢٩ - البرهان^(١١)، للجويني (ت: ٤٧٨هـ).

- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣٠/٩، ٣١٧/١٣، ١٠٨/١٩.
- (٢) هو كتاب «الكشف والبيان»، ينظر: «كشف الظنون» ١٤٩٦/٢.
- (٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢١٦/١١.
- (٤) سماه حاجي خليفة «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، ينظر: «كشف الظنون» ٤٦٢/١. وكتب على المخطوط: (التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)، ينظر: «القرطبي ومنهجه في التفسير» ٤٨٢.
- (٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٩/١، ٦٣، ١١١.
- (٦) المصدر نفسه ١٥٠/١.
- (٧) المصدر نفسه ٣١/٤، ٥١/٦.
- (٨) المصدر نفسه ٦٥/٤.
- (٩) هو كتاب «الإكمال في المؤلفات والمختلف في أسماء الرجال»، ينظر: «كشف الظنون» ١٦٣٧/٢، و«معجم المؤلفين» ٣٥٧/٧.
- (١٠) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٧٠/١.
- (١١) المصدر نفسه ٣٧٠/١، ٣٨٦.

- ٣٠ - تفسير^(١) القشيري (ت: ٥١٤هـ).
- ٣١ - تفسير^(٢) ابن عطية (ت: ٥٤١هـ).
- ٣٢ - عين^(٣) المعاني، للغزنوي (ت: ٥٦٠هـ).
- ٣٣ - فهم^(٤) الآثار^(٥)، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ).
- ٣٤ - تفسير^(٦) الحسن بن صالح^(٧).
- ٣٥ - القراءات^(٨)، للحجاج^(٩).
- ٣٦ - نظم القرآن^(١٠)، للجرجاني^(١١).

وسأكتفي بتفصيل الحديث عن ستة من هذه الكتب: ثلاثة منها في اللغة، وثلاثة مما يتصل بإعراب القرآن الكريم، وسأرتبها بحسب

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٣٠/١٨.
- (٢) المصدر نفسه ٣٤٦/٧.
- (٣) المصدر نفسه ٤٤/٢.
- (٤) المصدر نفسه ٣٣٠/١.
- (٥) هو كتاب «تلقيح فهم أهل الأثر»، مطبوع، القاهرة ١٩٧٥م، وينظر: «فهرست كتب ابن الجوزي» ٢٣/.
- (٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٥٣/٤.
- (٧) لم أعثر على ترجمة المؤلف.
- (٨) «الجامع لأحكام القرآن» ٦٣/١.
- (٩) لم أعثر على ترجمة لمؤلف الكتاب.
- (١٠) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٢٦/٣.
- (١١) نسبه البغدادي إلى (أبي علي الحسن بن يحيى بن أحمد الجرجاني)، ولم أعثر على ترجمة له، ينظر: «إيضاح المكنون» ٣٤٤/٢.

وفيات أصحابها، وهي:

١ - «العين»، للخليل:

ذكر القرطبي كتاب «العين» في تفسيره قليلاً^(١).

وتظهر أهمية هذا الكتاب إذا ما علمنا أن صاحبه قد استقرى فيه العربية استقراءً عظيماً معتمداً في ذلك على طريقة هندسية مبتكرة^(٢) فهو أول معجم عام في العربية^(٣)، وهو عمل كبير إذا ما علمنا أنه من المعجمات الأولى في اللغات الإنسانية، ولقد هيا هذا الكتاب مادة جيدة لمن جاء بعده من اللغويين الذين صنفوا المعجمات في العربية^(٤).

ولقد اعتمدت مخارج الحروف أساساً لترتيب مادته^(٥)، وقد أخذ عنه القرطبي كثيراً^(٦)، من ذلك ما ذكره فيما يتصل بالفرق بين (حَصَرَ) الثلاثي المجرد، و(أَحْصَرَ) المزيد في أوله همزة، حيث قال: «قال الخليل: حَصَرْتُ الرجل حَصراً: منعتُه وحبسته، وأُحْصِرَ الحاجُّ عن بلوغ المناسك من مرض أو نحوه»^(٧).

-
- (١) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٧٦/٥، ٢١٤، ١٤/٦، ٥٢/١٥.
 - (٢) «العين»، مقدمة المحققين ١٣/١.
 - (٣) «المزهر في علوم اللغة» ٨٢/١.
 - (٤) «المعجم العربي، نشأته وتطوره» ٢٢٠/١، و«العين»، مقدمة المحققين ٧/١، ٨.
 - (٥) «المزهر في علوم اللغة» ٨١/١، و«المعجم العربي، نشأته وتطوره» ٢٢٠/١، و«العين»، مقدمة المحققين ١٠/١.
 - (٦) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن»: ٥٦/٥، ١٤/٦، ٥٢/١٥.
 - (٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٧١/٢، وينظر: «العين» ١١٣/٣.

ومن ذلك ما ذكره في معنى (الكَلَالَة)، حيث قال: «ما رأيتهم إلا وقد تواطؤوا وأجمعوا على أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد، وهكذا قال صاحب كتاب العين»^(١).

ونقل عنه أيضاً أنه قد فرق بين الشعر والرجز، حيث قال: «قال الخليل في كتاب «العين»: إن ما جاء من السجع على جزئين لا يكون شعراً، وروى عنه أنه من منهوك الرجز»^(٢).

والذي لاحظته من موازنتي بين النصوص في كلا الكتابين أنه لم يتقيد بعبارة (العين) بل كان يتصرف فيها مع محافظته على المعنى المراد بكل دقة وأمانة.

٢ - «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج:

أشار إليه القرطبي في أكثر من موضع، وتمثل أهمية الكتاب اللغوية في أن صاحبه قد جعل همّه الأوّل فيه الناحية اللغوية وترك للمفسرين الآخرين التفسير النقلي^(٣).

ولقد اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده^(٤) ومن هؤلاء أبو عبدالله القرطبي حيث نقل منه في مواضع كثيرة^(٥) من تفسيره مسائل تتصل بالنحو واللغة.

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٧٦/٥، وينظر: «العين» ٢٧٩/٥.

(٢) المصدر نفسه ٥٢/١٥، وينظر: «العين» ٦٥/٦.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، مقدمة المحقق: ١/ز، ح، ط.

(٤) مثل الزمخشري والبعوي وأبي علي الفارسي، ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، مقدمة المحقق: ١/ز.

(٥) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١٠٤/١، ٢١/٢، ٢٠/٩، ٦٣/١٤.

من ذلك ما أخذه منه وهو يتحدث عن حقيقة (لا جرم) ومعناها حيث ذكر اختلاف العلماء فيها^(١)، ثم قال: «قال الزجاج: (لا) هاهنا نفي، وهو ردٌ لقولهم، أن الأصنام تنفعهم، كأنَّ المعنى: لا ينفعهم ذلك، وجرم بمعنى كسب، أي: كسب ذلك الفعل لهم الخسران»^(٢).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ﴾^(٣)، فتحدث عن (أسارى)، و«أسارى»^(٤)، ونقل عن الزجاج في ذلك فقال: «قال الزجاج: يقال أسارى كما يقال سكارى، وفعالى هو الأصل، وفعالى داخلة عليها»^(٥).

وبين ذلك أيضاً ما نقله منه من كون (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(٦) بمعنى الذي، وليست للجزاء كما ذهب الفراء، فقال: «قال الزجاج: ليس هذا بموضع شرط، و(مَنْ) بمعنى الذي، كما تقول: «لقد علمت، لمن جاءك ماله عقل»^(٧).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في معنى الصلاة، حيث قال: «قال الزجاج: الصلاة من الله عز وجل الغفران والثناء الحسن»^(٨).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠/٩.

(٢) المصدر نفسه ٢٠/٩.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٢١/٢.

(٥) المصدر نفسه ٢١/٢، وينظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ١٤٠/١.

(٦) البقرة: ١٠٢.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٥٦/٢، و«معاني القرآن» للفراء ٦٥/١، و«معاني

القرآن وإعرابه» للزجاج ١٦٤/١.

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» ١٧٧/٢، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ١١٤/١.

والذي لاحظته في نقله عن الزجاج أنه لم ينقل عنه نقلاً غير مباشر، وإنما ينقل عنه دائماً نقلاً مباشراً، مُصَدِّراً ذلك بقوله: قال أو حكى أو ذكر^(١)، وغالباً ما كان ينقل عنه بالمعنى حيث يتصرف بالفاظه إلا أنه يحافظ دائماً على المعنى الذي يريده الزجاج بكل دقة وأمانة.

٣- «إعراب القرآن»، للنحاس:

إن المواضيع التي أشار فيها القرطبي إلى هذا الكتاب تُعدُّ قليلة إذا ما قيست بالمواضع التي صرح^(٢) فيها بنقله عن النحاس، فضلاً عن المواضيع الكثيرة التي نقل فيها عن النحاس من غير أن يشير إلى ذلك^(٣).

وترجع أهمية كتاب «إعراب القرآن» للنحاس إلى أنه أوَّل كتاب أُفرد فيه الإعرابُ عن معاني القرآن^(٤)، كما أن النحاس قد جمع فيه آراء مختلف المذاهب النحوية: البصرية منها والكوفية، كما ذكر ذلك الزبيدي^(٥)، وهو من جملة الكتب التي انتقلت إلى الأندلس فكانت مصدراً للدراسات العربية والقرآنية هناك، كما أن الكتاب قد أصبح مصدراً مهماً لمن درس هذا العلم أو صنّف فيه بعدئذ^(٦).

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» (بالترتيب) ١٠٤/١، ٢٠٦/٤، ٢٦١/١١.
 - (٢) ينظر مثلاً: المصدر نفسه ٥/٢، ٢٥٧، ٩/١٠، ٤٠٧، ٣٠/٢٠، ١١٣.
 - (٣) ينظر مثلاً: المصدر نفسه ١١٣/٣، ٣/١١، ١٩٧/١٢، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٥٨٦/١، ٢٨٠/٢، ٢٣٤/٣.
 - (٤) «إعراب القرآن» للنحاس، مقدمة المحقق ١/٨٩-٩٢.
 - (٥) «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي/٢٣٩.
 - (٦) «إعراب القرآن» للنحاس، مقدمة المحقق ١/٩١.

وكان القرطبي^(١) أحد الذين اعتمدوا عليه أكبر الاعتماد حيث نقل منه كثيراً من المسائل النحوية واللغوية، وإن كان اعتماده عليه في النحو أكثر من اعتماده عليه في اللغة.

من ذلك ما ذكره عند حديثه عن إعراب (تتبع) من قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(٢)، فقال: «قال النحاس: (تتبع) منصوب بحتى، وحتى بدل من أن»^(٣).

ومن ذلك ما ذكره من أن (حاشا) فعل وليس حرفاً، حيث قال: «قال النحاس: وسمعت علي بن سليمان^(٤) يقول: سمعت محمد بن يزيد^(٥) يقول: النصب أولى، لأنه قد صح أنها فعل لقولهم: حاش زيد، والحرف لا يحذف منه»^(٦).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره من أن (اذن) تكتب بالنون وليس بالألف، حيث قال: «قال النحاس: وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف، إنها مثل لن وأن، ولا يدخل التنوين في الحروف»^(٧).

وهو حينما ينقل عنه يُحسّن رأيه حيناً ويخالفه حيناً آخر. فمما حسّن رأيه فيه ما ذكره عند حديثه عن نوع التنوين في عرفات، وكونه

(١) «إعراب القرآن» ٩١/١، وينظر: «القرطبي ومنهجه في التفسير» ١٢٣.

(٢) البقرة: ١٢٠.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٩٣/٢، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٢٠٩/١.

(٤) يعني به: (الأخفش الصغير).

(٥) يعني به: (المبرد).

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٨١/٩، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ١٣٨/٢.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٥٠/٥، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٤٢٦/١.

تنوين مقابلة، فذكر أن جماعة القراء قرأوا بتنوين (عَرَفَاتٍ) (١) وأن التنوين فيها بمنزلة النون في (مسلمين)، ثم قال: «قال النحاس: هذا الجيد» (٢)، ثم ذكر أن سيبويه (٣) حكى، حذف التنوين من (عرفات)، وحكى الأخفش (٤) والكوفيون فَتَحَ تائهاً، تشبيهاً لها بتاء فاطمة وطلحة، ثم قال: «والقول الأول أحسن، وأن التنوين فيه على حده في (مسلمات): الكسرة مقابلة للياء في مسلمين، والتنوين مقابل للنون» (٥). وواضح أن القول الأول هو الذي أخذ به النحاس.

ومما خالفه فيه ما ذهب إليه من كون لفظ (المسح) مشتركاً بين الغسل والمسح المعروفين في حين أن النحاس قد فرق بينه وبين الغسل، حيث قال: «قال النحاس: ومن أحسن ما قيل فيه أن المسح والغسل واجبان... قال ابن عطية: وذهب قوم ممن يقرأ بالكسر (٦) إلى أن (المسح) في الرجلين هو الغسل.

قلت: «وهو الصحيح، فإن لفظ المسح مشترك يطلق بمعنى المسح، ويطلق بمعنى الغسل» (٧).

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٤/٣.

(٤) «معاني القرآن» للأخفش ١٦٥/١.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٤١٤/٢، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٢٤٧/١.

(٦) أي: جرّ (أرجلكم) من قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾،

[المائدة: ٦]، وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو: «السبعة في القراءات»

٢٤٢/.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٩٢/٦، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٤٨٥/١،

و«المحرر الوجيز» ٤٨/٥، و«القرطبي ومنهجه في التفسير» ١٢٣/.

والذي يمكن قوله بعد هذا كله أن كتاب «إعراب القرآن» للنحاس، من أهم مصادر القرطبي، لكثرة ما نقله منه^(١).

٤ - «تاج اللغة وصحاح العربية»، للجوهري:

وهو المعروف بـ«الصحاح»، وقد أشار إليه القرطبي في تفسيره كثيراً^(٢)، وتتضح أهمية هذا الكتاب إذا علمنا ما قاله العلماء عنه: فقد وصفه كل من الثعالبي وياقوت الحموي بأنه أحسن من «الجمهرة»، وأوسع من «تهذيب اللغة»، وأقرب متناولاً من «مجلد اللغة»^(٣).

أما السيوطي فقد قال عنه: إنه أول معجم في العربية التزم صاحبه فيه الصحيح، واقتصر عليه، ولذا سمي بـ«الصحاح»^(٤).

وقد بناه صاحبه على الباب والفصل، وجعل الباب للحرف الأخير، والفصل للحرف الأول، وقد أطلق على هذه الطريقة: طريقة القافية أو التقفية^(٥).

وقد كان نقله منه نقلاً مباشراً وبالنص، والمسائل التي نقلها تتصل بموضوعات النحو واللغة في مختلف ظواهرها، سواء أكان شرحاً للألفاظ أم حديثاً عن قسم من الظواهر اللغوية مثل التضاد والاشتقاق.

من ذلك ما نقله منه في حقيقة (وي)، حيث قال: «قال

(١) «القرطبي ومنهجه في التفسير» ١٢٣-١٢٧.

(٢) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١٢/١، ٣٤٠/٢، ٣٩٨/٣، ٣٩٧/٩، ١٦/١٥٠، ١٩/٢٦٥، ٢٠/١٩٨.

(٣) «يتيمة الدهر» ٢٨٩/٤، و«معجم الأدباء» ١٥٥/٦.

(٤) «المزهر في علوم اللغة» ٩٧/١.

(٥) «مقدمة الصحاح» لأحمد عطار / ١٢٠.

الجوهري: (وي): كلمة تعجب، ويقال: «ويك ووي لعبدالله»^(١).
ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن معنى (دُرِّي) من قوله تعالى:
﴿كَانَهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾^(٢)، حيث قال: «قال الجوهري في «الصحاح»:
دراً علينا فلان يدرأ دروءاً، واندرأ، أي: طلع مفاجأة، ومنه: (كوكبٌ
دُرِّي)»^(٣).

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن (وراء)، حيث قال: «قال
الجوهري: وراء بمعنى خلف، وقد تكون بمعنى قدام»^(٤).
ومن ذلك ما ذكره من كون (المسيح) غير مشتق حيث قال: «وقد
قيل: في المسيح أنه اسم علم لعيسى عليه السلام، غير مشتق...
ذكره الجوهري في «الصحاح»»^(٥).

٥ - «مجمل اللغة»، لابن فارس:

تتضح أهمية هذا المعجم في كونه يمثل حلقة مهمة في سلسلة
المعجم العربي، الذي ابتداءً بكتاب «العين»، للخليل بن أحمد
الفراهيدي، الذي رتب ألفاظه على مخارج الأصوات^(٦)، ثم تلتها معاجم
أخرى حذت حذوه في ترتيب موادها كـ«الجمهرة» لابن دريد
(ت: ٣٢١هـ)، و«البارع» لأبي علي القالي (ت: ٣٥٦هـ)، و«تهذيب

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٣١٩/١٣، وينظر: «الصحاح»: (وي).

(٢) النور: ٣٥.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٦١/١٢، وينظر: «الصحاح» (درأ).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٩/٢، وينظر: «الصحاح»: (ورى).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٣٠/١، وينظر: «الصحاح»: (مسح).

(٦) «المزهر في علوم اللغة» ٩٠/١، وينظر: «المعجم العربي، نشأته وتطوره»

اللغة» للأزهري (ت: ٣٧٠هـ).

أما مجمل اللغة فهو أول معجم رُتبت مفرداته ترتيباً هجائياً، على الحرف الأول والثاني والثالث من الكلمة^(١). وبذلك يكون عمل ابن فارس في «المجمل» عملاً رائداً وضع به اللبنة الأولى في صرح المعجمات العربية المرتبة ترتيباً هجائياً للمفردات^(٢) باعتبار أول المواد اللغوية لا آخرها.

وقد نقل القرطبي منه نصوصاً^(٣) تتصل باللغة من شرحٍ للألفاظ وظواهر لغوية.

من ذلك ما نقله وهو يتحدث عن معنى (الشَّعْوَذَة)، حيث قال: «قال ابن فارس في «المجمل»: الشعوذة ليست من كلام أهل البادية، وهي خفة في اليدين، وأخذة كالسحر»^(٤).

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن إفادة (المُقَيْتِ) أكثر من معنى، حيث قال:

«حكى ابن فارس في «المجمل»: المُقَيْتِ: المُقْتَدِرُ، والمُقَيْتِ: الحافظ والشاهد، وما عنده قيت ليلة وقوت ليلة»^(٥).

(١) «المزهر في علوم اللغة» ٩١/١، و«المعجم العربي، نشأته وتطوره» ٤٣٥/٢، ٤٦٨.

(٢) «المعجم العربي، نشأته وتطوره» ٤٣٦/٢، ٤٦٦، و«مجمل اللغة»، مقدمة المحقق ٧/١.

(٣) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١٤٥/١، ١٩٢، ٣٩٦/٥، ٢٤٦/٧.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٤/٢، و«مجمل اللغة» (شعذ) ٥٥/١.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٩٦/٥، و«مجمل اللغة» (قوت) ٧٣٧/٣.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في جمع (الحَجَر) جمع قلة وكثرة، حيث قال: «الحَجَرُ معروف، وقياس جمعه في أدنى العدد أحجار، وفي الكثير حجار وحجارة، والحجارة نادر، وهو كقولنا: جَمَلٌ وَجَمَالَةٌ وَذَكَرٌ وَذِكَارَةٌ، كذا قال ابن فارس»^(١).

والقرطبي لم يُصرِّح في النص الأخير أنه أخذه من «المجمل» إلا أنني وجدتُهما بحذافيرهما فيه.

٦ - «المحرر الوجيز»، لابن عطية:

تتضح أهمية هذا التفسير إذا علمنا أنه يُمثِّلُ المحاولة الأولى لوضع تفسير تحرِّي في مؤلفه الأقوال الأقرب للصحة في التفاسير السابقة له، ووضعها فيه^(٢)، ولقد فُضِّلَ على تفاسير سابقة له، فقبل عنه: «كان خيراً من تفسير الزمخشري، وأصحَّ نقلاً وبحثاً»^(٣)، وكان أصدق شاهد على إمامة صاحبه في العربية^(٤)، وقد سرد كثيراً من الحكم والنحو واللغة والمعاني والقراءات^(٥)، فكان مصدراً مهماً اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده كالقرطبي وأبي حيان، وقد نقل منه القرطبي شيئاً كثيراً^(٦).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٤١٩/١، و«مجمل اللغة» (حج) ٢٦٤/١.

(٢) «مقدمة ابن خلدون» ٣٤٨/، و«مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية ٥٨/.

(٣) «التفسير والمفسرون» ٢٤١/١.

(٤) «بغية الوعاة» ٧٣/٢.

(٥) «المحرر الوجيز» ٣١/١.

(٦) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١٠/٤، ٢/٥، ٣٤/٦، ١١٩/٧،

٢٠/٨، ٦٣، وينظر: «المحرر الوجيز» (بنفس الترتيب) ١٦/٣، ١٢/٤،

٨/٥، ٦٥/٦، ٧٣/٨، ١٢٥.

يتصل بمختلف فنون العربية كالنحو واللغة^(١).

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن هذه الأمثلة ما نقله منه وهو يتحدث عن إعراب ﴿بَرَاءَةٌ﴾^(٢) حيث قال: «براءة: رفع على خبر ابتداء مضمرة، تقديره: هذه براءة، ويصح أن ترفع بالابتداء، والخبر في قوله: ﴿إِلَى الَّذِينَ﴾، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها موصوفة، فتعرفت تعريفاً ما وجاز الإخبار عنها^(٣).

ومن ذلك ما نقله منه في حديثه عن معنى (الدين) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾^(٤) حيث بين اختيار ابن عطية للمقصود به هنا، ثم تطرق إلى اشتقاق (القيم)، وأصله، فقال: «ابن عطية: والأصوب عندي أن يكون الدين هاهنا على أشهر وجوهه، أي: ذلك الشرع والطاعة، ﴿القيِّمُ﴾، أي: القائم المستقيم، من قام يقوم، بمنزلة سيّد، من ساد يسود، أصله قيِّوم»^(٥).

ومن ذلك ما نقله عنه وهو يتحدث عن معنى (التحريم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(٦)، حيث قال: «قال ابن عطية: لفظة التحريم إذا وردت على لسان رسول الله ﷺ فإنها صالحة أن تنتهي بالشيء المذكور غاية الحظر والمنع، وصالحة أيضاً بحسب اللغة أن تقف دون الغاية في حيز الكراهة ونحوها، فما اقترنت به قرينة

(١) «مقدمة ابن خلدون» ٣٤٨، و«المحرر الوجيز»، مقدمة المحقق ١٣/١.

(٢) التوبة: ١.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٦٣/٨، و«المحرر الوجيز» ١٢٥/٨.

(٤) التوبة: ٣٦.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣٤/٨، و«المحرر الوجيز» ١٧٧/٨.

(٦) الأنعام: ١٤٥.

التسليم من الصحابة المتأولين، وأجمع الكل منهم، ولم تضطرب فيه ألفاظ الأحاديث وجب بالشرع أن يكون تحريمه قد وصل الغاية من الحظر والمنع، ولحق بالخنزير والميتة والدم، وهذه صفة تحريم الخمر^(١).

ومن ذلك ما ذكره من رد ابن عطية قول من قال بوجود الترادف بين «البرِّ والتقوى»^(٢)، حيث قال:

«البر والتقوى لفظان بمعنى واحد، وكُرِّر باختلاف اللفظ تأكيداً ومبالغة، إذ كُلُّ بَرِّ تقوى، وكلُّ تقوى بَرٌّ. قال ابن عطية، وفي هذا تسامح ما، والعرف في دلالة هذين اللفظين أن البرَّ يتناول الواجب والمندوب إليه، والتقوى رعاية الواجب، فإن جعل أحدهما بدل الآخر فبتَجَوُّزٍ^(٣).

ثانياً: الأعلام:

إن الأعلام الذين استقى القرطبي عنهم مسائل النحو واللغة كثيرون، وكانوا في الغالب بارزين في هذين العِلْمَيْنِ، وسأدرج فيما يأتي أسماء معظمهم^(*) عدا أولئك الذين أشار إلى كتبهم في تفسيره وذكرتهم سابقاً، وسأرتبهم بحسب وفياتهم وهم:

١ - ابن عباس (ت: ٦٨هـ).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١١٩/٧، و«المحرر الوجيز» ١٦٨/٦.

(٢) المائة: ٤.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٧/٦، وينظر: «المحرر الوجيز» ١٩/٥.

(*) سأشير في الهامش إلى بعض مواضع ورود هؤلاء الأعلام عدا ستة عشر علماً أرجأت الإشارة إلى مواضع ورودهم إلى الموضوع الذي سأحدث فيه عنهم بشيء من التفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل.

- ٢ - أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ).
- ٣ - نصر بن عاصم^(١) (ت: ٨٩هـ).
- ٤ - سعيد بن جبير^(٢) (ت: ٩٥هـ).
- ٥ - الشعبي^(٣) (ت: ١٠٣هـ).
- ٦ - مجاهد^(٤) (ت: ١٠٤هـ).
- ٧ - الضحاك^(٥) (ت: ١٠٥هـ).
- ٨ - ابن سيرين^(٦) (ت: ١٠٥هـ).
- ٩ - الحسن البصري^(٧) (ت: ١١٠هـ).
- ١٠ - قتادة (ت: ١١٧هـ).
- ١١ - القرظي^(٨) (ت: ١١٨هـ).
- ١٢ - ابن أبي إسحاق^(٩) (ت: ١٢٧هـ).

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٧٧/١٩، ٨٧، ٢٣/٢٠.
 - (٢) المصدر نفسه ٢/١٥، ٦٢، ٦٩.
 - (٣) المصدر نفسه: ١٨٤/٦، ١٧٧/٩، ١٦٦/١٦.
 - (٤) المصدر نفسه ٧٧/٤، ٧١/١٠، ٦٩/١٥.
 - (٥) المصدر نفسه ٤٠٩/١، ٨٢/٩، ٨/١٠.
 - (٦) المصدر نفسه ٢٥٢/٢، ٢٠٧/٧، ٢١٠/١١.
 - (٧) المصدر نفسه ٩/١٠، ١٤، ٣٢.
 - (٨) المصدر نفسه ٢٥٥/٤، ٢٢٢/١٥، ١٥١/٢٠.
 - (٩) المصدر نفسه ٥٠/٧، ٨٢/٩، ١/١٧.

- ١٣ - ابن عطاء^(١) (ت: ١٣١هـ).
- ١٤ - الكلبي^(٢) (ت: ١٤٦هـ).
- ١٥ - جعفر الصادق^(٣) (ت: ١٤٩هـ).
- ١٦ - عيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩هـ).
- ١٧ - ابن جُرَيْج^(٤) (ت: ١٥٠هـ).
- ١٨ - أبو حنيفة^(٥) (ت: ١٥٠هـ).
- ١٩ - أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٩هـ).
- ٢٠ - سفيان الثوري^(٦) (ت: ١٦١هـ).
- ٢١ - الأخفش الكبير (ت: ١٧٧هـ).
- ٢٢ - مالك بن أنس^(٧) (ت: ١٧٩هـ).
- ٢٣ - سيويه (ت: ١٨٠هـ).
- ٢٤ - يونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ).
- ٢٥ - الكسائي (ت: ١٨٩هـ).

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٣/١٧ ، ٦/٢٠ .
- (٢) المصدر نفسه ٦٣/١١ ، ٧٩/١٥ ، ٤١/١٩ .
- (٣) المصدر نفسه ١٧٤/١٠ ، ٥/١٥ ، ٩٦/٢٠ .
- (٤) المصدر نفسه ٢٩٣/٣ ، ١١٠ ، ١٥٨ .
- (٥) المصدر نفسه ٢٥٤/٢ .
- (٦) المصدر نفسه ٤٠٦/٣ ، ٩٧/٤ .
- (٧) المصدر نفسه ٣٧١/٢ ، ١١٧/٦ ، ٢١١/١٩ .

- ٢٦ - المؤرّج السدوسي^(١) (ت: ١٩٤هـ).
- ٢٧ - النخعي^(٢) (ت: ١٩٤هـ).
- ٢٨ - اليزيدي^(٣) (ت: ٢٠٢هـ).
- ٢٩ - الشافعي^(٤) (ت: ٢٠٤هـ).
- ٣٠ - النضر بن شُمَيْل^(٥) (ت: ٢٠٤هـ).
- ٣١ - قطرب^(٦) (ت: ٢٠٦هـ).
- ٣٢ - هشام النحوي^(٧) (ت: ٢٠٩).
- ٣٣ - أبو معاذ النحوي^(٨) (ت: ٢١١هـ).
- ٣٤ - الأخفش (سعيد) (ت: ٢١٥هـ).
- ٣٥ - أبو زيد الأنصاري^(٩) (ت: ٢١٥هـ).
- ٣٦ - الأصمعي^(١٠) (ت: ٢١٦هـ).

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٠٧/١ ، ٣٦٢/٨ ، ٨/١٠ .
- (٢) المصدر نفسه ٣١٦/٩ ، ١١٢/١١ .
- (٣) المصدر نفسه : ٣٢٩/١ ، ٦٣/١١ ، ١٨٥/١٣ .
- (٤) المصدر نفسه ٢٩٨/٢ ، ١٧٤/١٠ ، ٢٥٥/١٦ .
- (٥) المصدر نفسه ١١/١ ، ١٩٣/٢ ، ١٧٨/٢٠ .
- (٦) المصدر نفسه ٣٠٧/١٠ ، ٣٤٧/١٥ ، ٢٠/٢٠ .
- (٧) المصدر نفسه ٢٠٣/١ ، ١٣١/١٢ .
- (٨) المصدر نفسه ٥٠/٢ ، ١٩٧/١٩ ، ٢٦١ .
- (٩) المصدر نفسه ١٥١/١ ، ٧٦/١١ ، ٢٦٠/١٩ .
- (١٠) المصدر نفسه ٣٠٤/١ ، ٦٠/٤ ، ٨٣/١١ .

- ٣٧ - الجرمي (ت: ٢٢٥هـ).
- ٣٨ - ابن الأعرابي^(١) (ت: ٢٣١هـ).
- ٣٩ - ابن السكيت^(٢) (ت: ٢٤٤هـ).
- ٤٠ - المازني^(٣) (ت: ٢٤٩هـ).
- ٤١ - أبو حاتم السجستاني^(٤) (ت: ٢٥٥هـ).
- ٤٢ - ابن قتيبة^(٥) (ت: ٢٧٦هـ).
- ٤٣ - المبرد^(٦) (ت: ٢٨٥هـ).
- ٤٤ - ثعلب (ت: ٢٩١هـ).
- ٤٥ - ابن كيسان^(٧) (ت: ٢٩٩هـ).
- ٤٦ - السخيتاني^(٨) (ت: ٣٠٥هـ).
- ٤٧ - ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ).
- ٤٨ - ابن إسحاق (ت: ٣١٢هـ).

(١) الجامع لأحكام القرآن» ١٣/١ ، ٦٧/١٧ ، ٨٩/١٩ .

(٢) المصدر نفسه: ٣٤٧/١٥ ، ٢٣٢/١٨ .

(٣) المصدر نفسه ١٢٩/٤ .

(٤) المصدر نفسه ١٦/٢ ، ٧٠/٤ ، ٢٩/٥ .

(٥) المصدر نفسه ٣٩٧/١٠ ، ٦٣/١١ ، ٣١٩/١٣ .

(٦) المصدر نفسه ١٨٤/١ ، ٧٧/٨ ، ٧٨/١١ .

(٧) المصدر نفسه ٩٧/١ ، ١٦٨/١١ ، ٧٧/١٥ .

(٨) المصدر نفسه ١٥١/١ ، ٩٥/٤ ، ١٣١/١٢ .

- ٤٩ - علي بن سليمان^(١) (ت: ٣١٥هـ).
- ٥٠ - أبو بكر بن السراج^(٢) (ت: ٣١٦هـ).
- ٥١ - ابن شقير^(٣) (ت: ٣١٧هـ).
- ٥٢ - ابن دريد^(٤) (ت: ٣٢١هـ).
- ٥٣ - ابن عرفة نبطويه^(٥) (ت: ٣٢٣هـ).
- ٥٤ - الطحاوي^(٦) (ت: ٣٣١هـ).
- ٥٥ - المطرّز^(٧) (ت: ٣٤٥هـ).
- ٥٦ - الأزهري^(٨) (ت: ٣٧٠هـ).
- ٥٧ - أبو علي الفارسي^(٩) (ت: ٣٧٧هـ).
- ٥٨ - الرّمّاني^(١٠) (ت: ٣٨٤هـ).

-
- (١) ويعني: (الأخفش الصغير).
 ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٣٦٨/٨ ، ٣٠٥/١٣ ، ١٧٩/١٤ .
- (٢) الجامع لأحكام القرآن» ١٤٠/١ ، ١٥٧ ، ٩٢/٢ .
- (٣) المصدر نفسه: ١٣٤/١١ .
- (٤) المصدر نفسه ٣٤٤/١ ، ٤٣٣ ، ٢٣/٢ .
- (٥) المصدر نفسه ٨/٢ ، ٢٢٧/٨ ، ٦٣/١١ .
- (٦) المصدر نفسه ٣٧١/٣ ، ١٣٤/٥ ، ٢٧٠/٦ .
- (٧) المصدر نفسه ٩٧/١ .
- (٨) المصدر نفسه ٥٨/٢ ، ٧٦/٥ ، ٢٦٤/٩ .
- (٩) المصدر نفسه ٣٣٤/٣ ، ٥٦/١١ .
- (١٠) المصدر نفسه ٤٥/٦ ، ٢٣١/١٨ .

- ٥٩ - ابن جنبي^(١) (ت: ٣٩٢هـ).
- ٦٠ - ابن فورك^(٢) (ت: ٤٠٦هـ).
- ٦١ - الخطابي^(٣) (ت: ٤١٠هـ).
- ٦٢ - الثعالبي^(٤) (ت: ٤٢٩هـ).
- ٦٣ - مكّي القيسي (ت: ٤٣٧هـ).
- ٦٤ - الأعلم الشُّتَمْرِي^(٥) (ت: ٤٧٦هـ).
- ٦٥ - الغزالي^(٦) (ت: ٥٠٥هـ).
- ٦٦ - المالقي الكفيف^(٧) (ت: ٥١٩هـ).
- ٦٧ - ابن السيد البَطْلَيْوسِي^(٨) (ت: ٥٢١هـ).
- ٦٨ - ابن الشجري^(٩) (ت: ٥٤٢هـ).
- ٦٩ - ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ).
- ٧٠ - ابن الدهان^(١٠) (ت: ٥٦٩هـ).

- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢١٩/١١ ، ٨٥/١٣ ، ١١٨/١٥ .
- (٢) المصدر نفسه ١٠١/١ ، ٨٣/٢ ، ٦/١٤ .
- (٣) المصدر نفسه ١٠٣/١ ، ٣٥/٢ ، ٤١٢/٣ .
- (٤) المصدر نفسه ٩٧/١ ، ٩١/١١ ، ١٢٩ .
- (٥) المصدر نفسه ٢٩٩/١١ .
- (٦) المصدر نفسه ١٠٣/١ .
- (٧) المصدر نفسه ٢٧٢/٨ .
- (٨) المصدر نفسه ٣٨٣/١ .
- (٩) المصدر نفسه ٨٤/١٣ .
- (١٠) المصدر نفسه ٦٠/٤ ، ١٦/٥ .

٧١- السهيلي^(١) (ت: ٥٨٠هـ).

٧٢- ابن الحاجب^(٢) (ت: ٦٤٦هـ).

هؤلاء هم معظم الأعلام الذين استمد منهم القرطبي مسائل العربية في تفسيره.

ولما كان الذين نقل عنهم كثيرين وما نقله عنهم يُعدُّ المادة الأساسية لكتابه، كان من الصعب جداً التعرض لهم جميعاً بالدرس والتفصيل، لأنَّ في ذلك إطالةً للبحث وخروجاً عن المنهج العلمي السديد، وفي هَديِ هذا الأمر سأنتخب مجموعة من هؤلاء الأعلام ممن أخذ عنهم القرطبي، وكان لهم تأثير قوي في ثقافته اللغوية والنحوية، وأضع بإزائهم أمثلةً من نقله عنهم، وسأقتصر في ذلك على مثالين لكل عالم، على أن يكون أحدهما نحويًا والآخر لغويًا إذا كان نقله عن ذلك العلم موزعاً بين هذين الفنَّين، أما إذا كان نقله منحصراً بأحد هذين الفنَّين فسأكتفي بمثال واحد وأُعزِّزه بمثال آخر من القراءات إنَّ نقلَ عن ذلك العَلم شيئاً يتصل بها، على أن أُشير في الهامش إلى مواضع أخرى، ويكون أساس اختياري إياهم معتمداً على واحد من ثلاثة أمور، هي:

- ١- كون العَلمِ ممن نقل عنه كثيراً من مسائل النحو واللغة.
- ٢- كون العَلمِ بارزاً في عِلْمِي اللغة والنحو، أو يُعدُّ من أعمدة هذين الفنَّين.
- ٣- كون العَلمِ غير بارز في علمي اللغة والنحو، ووجدت في تفسير

(١) المصدر نفسه ٣٥٠/٧، ٣٦/١١، ٣٣/١٩.

(٢) المصدر نفسه ١٦/٥.

القرطبي نقلًا عنه فيهما أو في أحدهما.

وسألنزم بترتيبهم بحسب وفياتهم وهم:

١ - ابن عباس (ت: ٦٨هـ):

نقل عنه القرطبي في تفسيره كثيراً^(١)، من ذلك ما ذكره عن معنى (اللُّغُو) حيث قال: «قال ابن عباس: اللغو كل ما لم يكن فيه ذكر الله تعالى»^(٢).

٢ - أبو الأسود الدؤلي: (ت: ٦٩هـ):

نقل عنه شيئاً قليلاً من الآراء اللُّغوية^(٣)، من ذلك ما جاء في حديثه عن معنى (صُر) حيث قال: «عن أبي الأسود الدؤلي: هو بالسريانية التقطيع»^(٤).

٣ - قتادة: (ت: ١١٧هـ):

نقل القرطبي في تفسيره عن قتادة عدداً من آرائه اللُّغوية^(٥)، وبخاصة ما يتعلق منها بشرح المفردات، من ذلك ما ذكره في معنى (فَصَّلْنَا) حيث قال: «قال قتادة: فَصَّلْنَا: بَيَّنَّا وَقَرَّرْنَا»^(٦).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٥٧/٢، ٦٧، ٨٩/٣، ١٧٥/٤، ٢٣٣/٥،

٨٢/٩، ٨/١٠، ٢٠٦/١٧.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٢٦/١١، وينظر: «تنوير المقباس» ٢٥٧/.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٥٤/٢، ٧٦/٢٠.

(٤) المصدر نفسه ٣٠١/٣.

(٥) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١٣٠/٦، ٤٧/٧، ١٤١/١٠.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٧/٧.

٤ - عيسى بن عمر الثقفي: (ت: ١٤٩هـ):

نقل عنه آراء في النحو والقراءات^(١): من ذلك ما ذكره في حديثه عن حكم (هود) من حيث الصرف والمنع من الصرف، فبين أن سيبويه لا يصرفها^(٢)، لأنها اسم للسورة، ثم قال: «وعيسى بن عمر يقول: هذه هود بالتنوين على أنه اسم للسورة»^(٣).

ومن القراءات التي عزاها إلى عيسى بن عمر، قراءته: (يقصرون) من قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾^(٤). حيث قال: «قرأ عيسى بن عمر (يقصرون) بفتح الياء وضم الصاد وتخفيف^(٥) القاف»^(٦)، في حين أن الجمهور قرأها (يُقْصِرُونَ) بضم الياء وكسر الصاد^(٧).

٥ - أبو عمرو بن العلاء: (ت: ١٥٩هـ):

نقل عن أبي عمرو كثيراً من آرائه في اللغة والنحو^(٨) منها ما ذكره في معنى (التسكين)، حيث قال: «قال أبو عمرو بن العلاء (سُكِّرْتُ) غشيت وغطيت، ومنه قول الشاعر:

-
- (١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٩، ٢١٨/١٥، ٧٧/١٩.
 - (٢) الكتاب ٢٥٦/٣.
 - (٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٩، و«إعراب القرآن» للنحاس ٧٨/٢.
 - (٤) الأعراف: ٢٠٢.
 - (٥) «مختصر في شواذ القرآن» ٤٨/.
 - (٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٥٢/٧.
 - (٧) المصدر نفسه ٣٥٢/٧.
 - (٨) ينظر مثلاً: المصدر نفسه ١٧٤/٥، ٣٢٠/٨، ١١٥/١١.

وظلعت شمسٌ عليها مغفرٌ

وجعلت عين الحرور تسكر^(١)

ومنها ما ذكره في حديثه عن وقوع (ما الموصولة) موقع (مَنْ)^(٢) في قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣)، حيث قال: «حكى أبو عمرو بن العلاء أن أهل مكة إذا سمعوا الرعد قالوا: سبحان ما سبَّح له الرعد، أي: سبحان من سبَّح له الرعد»^(٤).

٦ - الأخفش الكبير: (ت ١٧٧هـ):

نقل عنه عدداً من آرائه في اللغة^(٥) من ذلك ما ذكره من أن العرب يجمعون (أرض) على (أفعال) حيث قال: «زعم أبو الخطاب الأخفش أنهم يقولون: أرض وأراض مثل أهل وآهل»^(٦).

٧ - سيبويه: (ت: ١٨٠هـ):

نقل كثيراً من آراء سيبويه النحوية^(٧)، من ذلك ما ذكره في إعراب

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٨/١٠، و«مجاز القرآن» ٣٤٧/١، و«الصحاح»

(سكر) حيث نسب هذا الرأي أيضاً إلى أبي عمرو ابن العلاء.

(٢) وهو مذهب أبي عبيدة وابن درستويه ومكي وابن خروف، ينظر: «همع

الهوامع» ٩١/١.

(٣) النساء: ٣.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣/٥.

(٥) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠٢/١، ١٣٢/٢، ٢١٦/١١.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠٢/١، و«الصحاح» (أرض) حيث نسب ذلك

للأخفش.

(٧) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠١/١، ٤٥٣، ٢٧/٢، ٤٢٧،

١٤/٦، ٢٤٨، ٢٦٤/١٥، ١٢٥/١٨.

(حَذَرَ) من قوله تعالى: ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(١)، حيث قال: «قال سيبويه: هو منصوب، لأنه موقوع له، أي: مفعول من أجله، وحقيقته أنه مصدر، وأنشد سيبويه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ
وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا»^(٢)

٨ - يونس بن حبيب: (ت: ١٨٢هـ):

ونقل في تفسيره عدداً من الآراء النحوية واللغوية عن^(٣) يونس، منها ما ذكره في تخريج قراءة الرفع^(٤) لقوله تعالى: ﴿لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمٌ أَشَدُّ﴾^(٥) حيث قال: «قال يونس: لننزعن بمنزلة الأفعال التي تلغى، ورفع (أيهم) على الابتداء»^(٦).

ومن ذلك ما ذكره في حركة (لام كي) حيث قال: «قال يونس: وناس من العرب يفتحون لام كي»^(٧).

٩ - الكسائي: (ت: ١٨٩هـ):

ومن الأعلام الذين نقل عنهم القرطبي كثيراً من آرائه في النحو

(١) البقرة: ١٩.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٢٠. وينظر الكتاب ٣/١٢٦.

(٣) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢/١٣٢، ٨/١٢، ١٩/٢٦٢.

(٤) وهي قراءة الجمهور: «إعراب القرآن» للنحاس ٢/٣٢٢.

(٥) مريم: ٦٩.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١١/١٣٤.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٤.

والقراءات^(١) الكسائي، من ذلك ما ذكره في (بسمًا) من قوله تعالى: ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢)، حيث قال: «قال الكسائي: ما واشتروا بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، والتقدير: بئس اشتراؤهم أن يكفروا»^(٣).

ونقل عنه قراءة تتصل بنصب الفعل (يكون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤)، حيث قال: «قرأ الكسائي (فيكون) بالنصب^(٥)، عطفًا على (يقول)، أي: إذا أراد خلق شيء لا يحتاج إلى تعب ومعالجة»^(٦).

١٠ - الأخفش الأوسط: (ت: ٢١٥هـ):

ومن بين الأعلام الذين نقل عنهم كثيرًا^(٧) الأخفش الأوسط، من ذلك ما ذكره في حديثه عن صرف (مثنى وأخواتها)، حيث قال: «زعم الأخفش أنه إذا سمي بها صرفه بالمعرفة والنكرة، لأنه قد زال عنها العدل»^(٨).

(١) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١٣١/٨، ١٠٥/٩، ٤٤/١٥، ٣٧٠، ١٦٨/١٧، ٢٧٣، ١٤٦/١٨، ٢٨١، ٢٤/٢٠، ١٠٠، ١٩٢، ٢٠٠، ٢١٦.

(٢) البقرة: ٩٠.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٨/٢، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ٥٦/١، و«إعراب القرآن» للنحاس ١٩٧/١.

(٤) يس: ٨٢.

(٥) نسبها ابن مجاهد إلى ابن عامر، ينظر: «السبعة في القراءات» ٥٤٤/.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٦٠/١٥.

(٧) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٦٢/١، ٦٤/٣، ١١٣/٧، ٦٩/٩، ٧٧/١١، ٣٣٧/١٥، ٢٨٢/١٧.

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٥، وينظر: «معاني القرآن» للأخفش ٢٢٥/١.

ومنها أيضاً ما ذكره في معنى (لَيْئَة) واشتقاقها، حيث قال: «قال الأخفش: إنَّها سميت (لَيْئَة) اشتقاقاً من اللُّون لا من اللِّين»^(١).

١١ - الجرمي: (ت: ٢٢٥هـ):

نقل القرطبي عن الجرمي شيئاً من الآراء النحوية واللغوية^(٢)، منها: إعراب (ويل) عندما قال: «قال الجرمي: ومما ينتصب انتصاب المصادر وَيْلَهُ وَعَوَّلَهُ وَيَوَّيْحَهُ وَيَوَّيْسَهُ، فإذا أدخلت اللام رفعت فقلت: ويلُّ له وويحُّ له»^(٣).

ومنها: ما ذكره من وجود فرق بين حَازِرٍ وحَازِرٍ، فذكر أن أبا عبيدة لا يفرق بينهما فيقول: هو حذر زيداً كما يقول: هو حاذر زيداً^(٤)، في حين أن الجرمي فرق بينهما، فقال: «زعم الجرمي أنه يجوز: هو حذر زيداً على حذف (من)»^(٥). في حين أن: حاذر زيداً لا حذف فيه»^(٦).

١٢ - ثعلب: (ت: ٢٩١هـ):

ومن الأعلام الذين ذكرهم القرطبي في تفسيره ونقل عنهم كثيراً من الآراء^(٧) اللغوية والنحوية أحمد بن يحيى، المعروف بـ (ثعلب)، من

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٩/١٨، و«معاني القرآن» للأخفش ٤٩٧/٢.

(٢) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٨/٢، ٨/١٩٥، ١٥/٥٦.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٨/٢.

(٤) المصدر نفسه ١٠١/١٣، و«مجاز القرآن» ٨٦/٢.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠١/١٣، و«إعراب القرآن» للنحاس ٤٨٩/٢.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠١/١٣.

(٧) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٧/٤، ٢٥، ١٢٥، ٣٣٤/١١،

١٥٧/١٣، ٣٣٥/١٦.

ذُلك ما ذكره من معنى (دان)، حيث قال: «قال ثعلب: دان الرجل إذا أطاع، ودان إذا عصى، ودان إذا عزَّ، ودان إذا ذُلَّ، ودان إذا قُهرَ، فهو من الأضداد»^(١).

ومنها ما ذكره في إعراب قوله: (فئة) من قوله تعالى: ﴿فِيئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢)، حيث قال: «قال أحمد بن يحيى: ويجوز النصب على الحال، أي: التقتا مختلفتين: مؤمنة وكافرة»^(٣).

١٣ - ابن جرير الطبري: (ت: ٣١٠هـ):

ومن الأعلام الذين نقل عنهم كثيراً ابن جرير الطبري^(٤)، الذي نقل عنه آراء في النحو واللغة، منها مجيء (أو) بمعنى الواو، حيث قال: «قال الطبري: أو بمعنى الواو»^(٥).

ومنها ما ذكره في معنى (النسيء)، حيث قال: «قال الطبري: النسيء بالهمزة معناه: الزيادة، يقال: نسا ينسأ، إذا زاد»^(٦).

١٤ - ابن إسحاق: (ت: ٣١٢هـ):

نقل القرطبي عنه عدداً من الآراء اللغوية^(٧)، منها ما ذكره في معنى

(١) المصدر نفسه ٤٤/١، و«مجالس ثعلب» ٥٥٤/٢.

(٢) آل عمران: ١٣.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٥/٤.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣٣/١، ٨١/٤، ١٤/٦، ١٣٦/٨، ٣٨/٩،

٣٨٠، ٣٠٥/١٣.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٢١٥/١، و«جامع البيان» ١١٦/١.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣٦/٨، و«جامع البيان» ٩١/١٠.

(٧) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٣٣/٦، ٣٦/١٧، ٢٦٤/١٩.

(سَجَّيل)، حيث قال: «قال ابن إسحاق: إِنَّ سَجَّيلاً لفظةٌ غير عربية عُرِّبَتْ، أصلُها: سنج وجيل، ويقال: سنك وكيل، بالكاف موضع الجيم، وهما بالفارسية حجر وطين، عربتهما العرب فجعلتهما اسماً واحداً» (١).

١٥ - مكِّي القيسي: (ت: ٤٣٧هـ):

نقل القرطبي عن مكِّي بن أبي طالب القيسي عدداً من آرائه النحوية^(٢)، من ذلك رده على الفراء في ما ذهب إليه من أن (إلاً) بمعنى (الواو)^(٣) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾^(٤) حيث وصف مجيء (إلاً) بمعنى (الواو) بأنه «قول بعيد عند البصريين»^(٥).

١٦ - ابن العربي: (ت: ٥٤٣هـ)^(٦):

ونقل عن ابن العربي عدداً من آرائه في النحو واللغة، من ذلك ما جاء في حديثه عن (أو) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ﴾^(٧)، حيث ذكر أن الطبري فسّر (أو) بمعنى (حتى)، أو (إلى أن)، ثم قال: «قال ابن العربي: وهو غير مفتقر إلى هذا التقدير، فإنَّ (أو) على ما بها من التخيير، خير الكفارة»

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٨٢/٩.

(٢) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٩١/١١، ٢٢٢/١٨، ٦٠/٢٠.

(٣) «معاني القرآن» للفراء ٢٨/٢.

(٤) هود: ١٠٧.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١٠١/٩.

(٦) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٦٩/١٣، ١٨١/١٤، ٣١٢/١٧.

(٧) إبراهيم: ١٣.

الرسَل بين أن يعودوا في ملَّتْهم أو يُخرجونهم من أرضهم»^(١).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في حديثه عن معنى (التَّفْث)، حيث قال: «قال ابن العربي: وهذه اللفظة غريبة لم يجد أهل العربية فيها شعراً ولا أحاطوا بها خبراً، لكنني تتبعت (التفث) لغةً، فرأيت أبا عبيدة^(٢) مَعْمَر بن المثنى، قال: إنَّها قصُّ الأظفار وأخذُ الشارب، وكلُّ ما يَحْرُم على المُحْرِم إلاَّ النكاح»^(٣).

هُؤَلاء هم الذين اخترتهم من أولئكم الأعلام الذين نقل عنهم مسائل العربية لغة كانت أم نحواً أم توجيه قراءة، وهذه هي موارده في تفسيره، وكانت أهم الكتب التي اعتمد عليها كتب معاني القرآن وإعرابه وغريبه وشرح مفرداته، ولم يقتصر في نقله على أهل مذهب من مذاهب النحو ولا على طبقة من طبقات الرجال، ولا على صقع من الأصقاع، فجاءت موارده واسعة وكثيرة سعة ثقافته، ومتشعبة تشعب العلوم التي انتهل منها، فَيَسَّر له ذلك كله أن يُقدِّم لنا هذا التفسير العظيم، الذي سمَّاه «الجامع لأحكام القرآن»، فكان حقاً جامعاً لأحكام القرآن الكريم وما فيه من صنوف المعرفة وفنونها ولا سيما ما يتصل منها بعلوم الشريعة والعربية.

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٤٨/٩، و«أحكام القرآن» لابن العربي ٣/١١٠٤.

(٢) «مجاز القرآن» ٥٠/٢.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٩/١٢، وينظر: «أحكام القرآن» لابن العربي

٣/١٢٧٠-١٢٧١.